Voice of Bahrain

PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org

العدد 504 يناير 2025، جمادي الثانية 1446هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

عام جديد والطاغية يواصل الرقص على الأشلاء

لم تعد السجون الخليفية مكانا لتنفيذ العقوبة التي يفرضها الخليفيون على البشر من خلال محاكمهم القرقوشية. بل اصبحت مقبرة للسجناء، جسدية وعلمية وروحية. ولذلك أصبح أكثر ما يخشاه ذوو المعتقلين السياسيين أن يخرج أبناؤهم من السجون الخليفية وهم جثث ميتة. تأتي هذه الخشية بعد أن تكررت حالات الوفاة بين المعتقلين السياسيين. فلم يكن استشهاد حسين أمان قبل بضعة أسابيع حالة منفردة بل كان استمرارا لنمط واضح من التنكيل والتعذيب والإهانة من جهة، والتعذيب وانعدام العلاج المناسب من جهة أخرى. فليس أمرا معتادا أن يسير الشاب في طريقه وسرعان ما يسقط ميتا. فقد خلق الله النفس الإنسانية ومنحها القدرة على مغالبة الصعاب والتمرد على الموت أحيانا. ولكن في السنوات الأخيرة تضاءل الاهتمام الصحي بالمعتقلين المرضى، واستشهد العديد منهم نتيجة الإهمال الطبّي، وأصبح الخليفيون متّهمين بالقتل العمد للسجناء السياسيين كسياسة انتقامية من البحرانيين. فالسلطة تبحث عن أعذار دائما وتقدم تفسيرات غير واقعية لما حدث في كل حالة من حالات الاستشهاد، ولكنها لم تتخذ إجراء واحدا حقيقيا للسيطرة على اجهزتها الأمنية. كما لم تقدم أحد مسؤوليها للقضاء. فهي مؤسسة على عقلية قمعية استئصالية، تهدف للقضاء على البحارنيين الأصليين (شيعة ووسنة). أكثر من نصف قرن من التعذيب والتنكيل والاستبداد لم يحقق كثيرا للنظام ودوافعه، بل ساهم في صقل ذهنيات المواطنين التي بقيت أسيرة لخطابه حتى لاحت معالم السكان الجدد.

برغم استشهاد السجناء تباعا، لم تتغير سياسات الحكم المارق، ولم يتوقف التعذيب من جهة والحرمان من الدواء من جهة ثانية. وأضيف إلى ذلك في الشهور الأخيرة سياسة تجويع السجناء وحرمانهم حتى من الماء. في البداية انتهجت إدارة السجن تقليص كمية الوجبات بحيث كان المعتقلون وهم في ريعان الشباب لا يحصلون ما يكفيهم من الطعام. ثم أغلقت الأكشاك التي تبيع بعض المأكولات داخل السجن. وأخيرا عمدوا لمنع الوجبات عن العنابر. وتضاعفت العقوبة بعد حدوث الاضطرابات في اربعة عنابر بسجن جو السيء الصيت. فقد حرم المشاركون في الانتفاضة ضد القمع الخليفي من الطعام أياما، وما يزالون يعانون من ذلك. وفي الوقت نفسه لا يسمح للعائلات بتوفير الطعام أو الأدوات الصحية لأبنائهم المسجونين. كما أن هناك عرقلة لاستخدام البطاقات التي يستخدمها السجناء للتسوق ي الأكشاك المذكورة. وهكذا تتضاع معاناة سجناء الرأي بمستويات غير مسبوقة، في الوقت الذي تتضاعف فيه آلام أهلهم نتيجة بتصاعد عدد الشهداء داخل السجن وخارجه. إنها واحدة من المآسي الإنسانية التي ألقيت على كاهل المواطنين الأصليين وتركوا وحدهم يصارعون صعوبات الحياة في ظل هذه الأجراءات الصارمة. المعتقلون السياسيون من جانبهم أصبحوا أوعى من سجانيهم الذين يخططون للنيل منهم ومن شخصياتهم ومواقفهم. فأصبحوا سريعي ردة الفعل ضد العصابة الخليفية المجرمة. فما أن تبدو ملامح أزمة سياسية داخل السجن حتى يهرع بعض رموز الحكم لإقحام عناصر أخرى بعنوان تهدئة الأمور. إنها واحدة من المتغيرات السياسية والأمنية، وعنوان جديد لظلامة مختلفة عما سبقها. يظن هؤلاء أن تلك الإجراءات سوف تساهم في كسر شوكة المعتقلين السياسيين الذين يعتبرون "البّ" المجتمع ورموزه النضالية التي سجل العالم لها أروع الصفحات في تاريخ النضال الوطني في العالم. كما أنها ردّة عن المباديء والقوانين التي رسمتها المنظمات الدولية لتوفير حياة المعتقلين السياسيين. ويوما بعد آخر يتضح صواب الثورة البحرانية واستمرارها ألى ما هو أبعد من ذلك. هذا الاستمرار مؤسس على القناعة بعدم صلاحية الحكم الخليفي للاستمرار، وأن محاولات إصلاحه من الداخل كانت وما تزال وسوف تبقى عبثية لأن النظام العائلية مهتريء من داخله، ولا تجدي محاولات إصلاحه لانه لن يصلح يوما: والذي خبث لا يخرج إلا نكدا. بضاف إلى ذلك أن خمسين عاما من الحراك الشعبي المتواصل منذ الاستقلال في العام 1971 لم تؤدّ إلى إصلاح فعلي.

البقية على صفحة 8

* استشهد الشهر الماضي المواطن البحراني حسين علي أمان، المعتقل السياسي الذي قضى قرابة عشر سنوات وراء القضبان. فقد تلقّت عائلته، فجر يوم الجمعة 6 ديسمبر 2024، خبر استشهاده نتيجة الإهمال الطبيّ أثناء اعتقاله داخل سجن جو المركزيّ، بعد انتكاسةٍ حادّة في وضعه الصحيّ. وانطلقت مراسم تشييع جثمان الشّهيد من بلدة عذاري عصر اليوم نفسه، وسط حشودٍ شعبيّةٍ غاضبةٍ، بتظاهرةٍ سياسيّةٍ تُطالب بالإفراج الفوريّ عن المعتقلين السّياسيين وتبييض السّجون. وقد عاني الشهيد من فقدان العناية الصحية كغيره، ما ساهم في وفاته شابّا.

* قرر ثلاثة أطفال دون سن 18 عامًا الدخول في إضراب عن الطعام منذ الاثنين 16 ديسمبر، وهم: علي أحمد عمران، علي سلمان، محمد خاتم. وقد قاموا بهذه الخطوة احتجاجًا على استمرار احتجازهم على خلفيات سياسية، وللمطالبة بالإفراج عنهم، تسريع محاكمتهم، ودمج قضاياهم . عائلاتهم، التي كانت تأمل بعودتهم في 16 ديسمبر، صُدمت باستمرار احتجازهم، حيث شمل الإفراج طفلًا محكومًا فقط، فيما لا يزال العديد من الأطفال خلف القضبان . لقد فقدوا فصلًا دراسيًا كاملًا، وقد يخسرون عامهم الدراسي كله.

* كما أن ثلاثة أطفال آخرين يتعرضون لقمع متواصل. فالمحكمة الخليفية كرّرت تأجيل محاكمتهم أكثر من مرة. ويُفترض أن تعقد الجلسة المقبلة في 30 ديسمبر 2024. ووجهت محكمة خليفية تهم بالتجمهر والشعب لكل من: عباس مسلم عبد علي،17، علي حسين المتروك، 15، وعبد العزيز حسين آل حمادي،15 عامًا، وجميعهم من أهالي قرية كرانة،

* شهدت مناطق عدة في البحرين، يومي الثلاثاء والأربعاء 17 و 18 ديسمبر مظاهرات وحراكًا شعبيًا واسعًا إحياءً لذكرى "عيد الشهداء"، الذي يصادف 17 ديسمبر من كل عام. خرج المواطنون لتخليد ذكرى الشهداء الذين قدموا أرواحهم في سبيل الكرامة والحرية. ففي مناطق الدراز وأبوصيبع وجنوسان، خرجت مسيرات حاشدة مساء الثلاثاء حمل فيها المتظاهرون صور الشهداء ولافتات تعبّر عن الوفاء لتضحياتهم. وفي الدراز أضاء المواطنون "رياض الشهداء" بالشموع.

مشهد من حفل تدشين كتاب: عالم الإسلاميين.. مذكرات سعيد الشهابي، للكاتب عباس بوصفوان. أقيم الحفل في 14 ديسمبر بمركز أهل البيت في العاصمة البريطانية، بحضور عشرات المهتمين والناشطين

في مساء 8 ديسمبر خرج المواطنون بمنطقة سماهيج منددين بالقمع السلطوي للمعتقلين السياسيين وهاتفين باسم الشعب والوطن. رفع المشاركون لافتات تعبّر عن دعم السجناء والتضامن معهم والمطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

خرج المئات من المواطنين في منطقة الدراز، اليوم الجمعة 27 ديسمبر، في تظاهرة حاشدة بمناسبة الذكرى العاشرة لاعتقال الشيخ علي سلمان، الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية. المشاركون في التظاهرة رفعوا شعارات تطالب بالإفراج الفوري عن الشيخ سلمان وجميع معتقلي الرأي في البحرين. كما خرجت تظاهرات مماثلة في منطقة البلاد القديم، حيث رفع المواطنون نفس المطالب بإطلاق سراح معتقلي الرأي.

في يوم الأثنين 9 ديسمبر شارك ثوّار بني جمرة في تظاهرة حماسية تهتف بحياة المعتقلين السياسيين وترفع صورة الشهيد حسين أمان الذي استشهد الشهر الماضي. وطالب المشاركون بالإفراج عن المعتقلين السياسيين. وكان الشهيد حسين أمان قد سقط مغشيًا عليه في ساحة مبنى 11 الساعة 7 مساءً. وتأخر وصول الإسعاف أكثر من عشر دقائق، ونقل لعيادة السجن وهو فاقد الوعي، ثم أخرج جميع المتواجدين في العيادة، وفارق الحياة.

القائد آية الله الشيخ عيسى قاسم يشارك في الوقفة التضامنية مع العلامة المعتقل في البحرين الشيخ علي الصددي والتي نظمتها الجالية البحرانية في مدينة قم المقدسة.

استضافت نقابة الصحفيين البريطانية في لندن، يوم الإثنين 16 ديسمبر، ندوة خاصة بمناسبة الذكرى الثلاثين لعيد الشهداء في البحرين، التي نظمتها قوى المعارضة البحرانية في الخارج، بمشاركة شخصيات بحرانية ودولية بارزة. شهدت الندوة حضوراً نوعياً من أمين عام حركة أحرار البحرين الدكتور سعيد الشهابي، والمعارض البحراني الدكتور جلال فيروز، والناشط علي مشيمع، إلى جانب كيتي فولين، من منظمة مناهضة التسلح.

منظمات دولية تطالب بالإفراج عن الخواجة والسجناء السياسيين

17منظمة تطالب البحرين بالإفراج عن الأستاذ عبدالهادي الخواجة وجميع السجناء المعتقلين تعسفياً بسبب آرائهم ونشاطهم ومعارضتهم

18ديسمبر، 2024

طالبت 17 منظمة حقوقية السلطات البحرينية بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الأسير الأستاذ عبدالهادي الخواجة الذي أكمل 5000 يوم من الاعتقال التعسفي في البحرين.

وفي بيان مشترك صدر يوم الأثنين (16 ديسمبر/كانون الأول 2024) حثت 17 منظمة حكومتي البحرين والدنمارك، جنباً إلى جنب مع حلفائهما، على ضمان إطلاق سراح السيد الخواجة وجميع السجناء المعتقلين تعسفياً بسبب آرائهم ونشاطهم ومعارضتهم، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان.

وحث البيان الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي ورئيس الوزراء الدنماركي ووزير الخارجية الدنماركي على الاجتماع شخصياً مع عائلة الخواجة للتعهد ببذل جهود مشتركة لضمان إطلاق سراح السيد الخواجة فوراً.

وجاء في البيان: ندين البحرين بسبب الاعتقال التعسفي والتعذيب الوحشي للسيد الخواجة ونطالب ملك البحرين بالإفراج عنه فورًا ودون قيد أو شرط. كما نعرب عن خيبة أملنا لأن الدنمارك فشلت في تحمل مسؤوليتها في تأمين إطلاق سراح مواطنها لأكثر من 13 عامًا.

وأضاف البيان: قبل خمسة آلاف يوم بالضبط، في ليلة الثامن والتاسع من إبريل/نيسان 5,000، اعتُقِل السيد الخواجة وتعرض للضرب المبرح على أيدي قوات الأمن بملابس مدنية. وقد احتُجِز في الحبس الانفرادي وتعرض للتعذيب الجسدي والنفسي والجنسي. وقد وثّقت لجنة التحقيق المستقلة في البحرين طبياً التعذيب والاعتداء الذي تعرض له السجناء السياسيون، بمن فيهم السيد الخواجة. ومع ذلك، وبعد خمسة آلاف يوم، لم يتلق السيد الخواجة العلاج المناسب للعديد من المشاكل الصحية الخطيرة، والتي كان العديد منها من صنع الدولة البحرينية.

وتابع البيان: في عام 2012، قضت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاحتجاز التعسفي بأن احتجاز الخواجة كان تعسفياً، ويشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ودعت إلى "الإفراج الفوري عنه" و"حقه في التعويض". ومع ذلك، بعد مرور 5,000 يوم على الاعتقال والاعتداء الوحشي في أبريل/نيسان 2011، لا يزال السيد الخواجة رهن الاعتقال التعسفي.

وأكمل البيان: يؤكد أحدث تقرير أصدرته وزارة الخارجية الأميركية عن ممارسات حقوق الإنسان في البحرين أن "المشاكل الكبيرة المتعلقة بحقوق الإنسان تشمل التقارير الموثوقة عن: المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من جانب الحكومة؛ والاعتقال أو الاحتجاز التعسفي؛ والمشاكل الخطيرة المتعلقة باستقلال القضاء؛ والسجناء أو المحتجزين السياسيين"، من بين انتهاكات أخرى. ومع ذلك، فإن التقرير لا يتضمن أي انتهاكات أخرى. وتظل الولايات المتحدة حليفًا وثيقًا للبحرين، التي تستضيف الأسطول الأمريكي الخامس، وحليفًا غير عضو في حلف شمال الأطلسي.

وأشار البيان إلى أن الخواجة مواطن دانمركي وربما يكون المدافع الدنماركي الوحيد عن حقوق الإنسان المسجون في العالم. والحقيقة أن الدولة الدنماركية استغرقت خمسة آلاف يوم ـ وما زالت مستمرة ـ لتأمين إطلاق سراح أحد مواطنيها، وهو ما يمثل فشلاً ذريعاً. وفي الوقت نفسه، تسعد الدنمارك بتعزيز التجارة والاستثمار في البحرين في حين تتجاهل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها مواطنها.

وأردف البيان: الخواجة هو مدافع عن حقوق الإنسان وناشط ومعلم منذ الصغر. وهو مرشح لجائزة نوبل للسلام، ومؤسس منظمتين للمجتمع المدني – مركز البحرين لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان – وكاتب وشاعر منشور، وحاصل على جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان لعام 2022. والأهم من ذلك، أنه زوج وأب وجد وصديق لم يكن ينبغي له أن يقضي يومًا واحدًا في السجن، ناهيك عن 5,000 يوم منفصلاً عن أحبائه.

حكومة البحرين تطلق سراح إرهابيي داعش والنصرة ضمن "عفو ملكي"

هيئة شؤون الأسرى؛ البحرين

بعد سقوط النظام السوري وفرار الرئيس السوري بشار الأسد، وسيطرة الفصائل بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) أقدمت السلطات البحرينية على إطلاق سراح أربعة من الإرهابيين البحرينيين الذي انضموا إلى تنظيمي جبهة النصرة وداعش وذلك بعد 10 أيام فقط من سقوط دمشق وسيطرة هيئة تحرير الشام عليها.

وتجاهلت السلطات البحرينية الإفراج عن أي من معتقلي الرأي السياسيين، سوى أسير واحد تبقت من محكوميته 10 أيام فقط. وآخرين ذكرت أسماءهم من أجل زيادة العدد حيث افرج عنهم منذ زمن بالعقوبات البديلة أو السجون المفتوحة.

وبحسب مراجعة "هيئة شؤون الأسرى – البحرين" للأسماء التي وردت في الجريدة الرسمية وجدت أسماء الإرهابيين الذين أطلق سراحهم بالعفو الملكي قد شاركوا جميعهم في القتال في سوريا، وبعضهم شارك في التخطيط للقيام بعملية انتحارية في أحد مساجد الشيعة في البحرين وقد تجندوا على يد تركي البنعلي وهم:

1: عبدالله مبارك عبدالله البنعلي، المتهم بالانضمام إلى تنظيمي داعش وجبهة النصرة، وبحسب أوراق التهم الموجهة له فهي: استعمال محرر رسمي مزور أو صحيح، الانضمام لجماعة أو تنظيم غرضه تعطيل القانون أو الاعتداء على الحقوق والحريات، التدرب على استعمال الأسلحة و المفرقعات بقصد ارتكاب جريمة إرهابية، حيازة السيوف أو السكاكين أو نحوه بدون ترخيص أو الاتجار بها، مخالفة شروط ترخيص استيراد المفرقعات أو كمية الذخيرة أو حيازة ذخائر بغير ترخيص. وهو محكوم بالسجن لمدة 13 سنة، واسقاط الجنسية.

2: علي عيسى يوسف صقر ال بن علي، المتهم بالانضمام إلى تنظيمي داعش وجبهة النصرة، وبحسب أوراق التهم الموجهة له فهي: الانضمام لجماعة أو تنظيم غرضه تعطيل القانون أو الاعتداء على الحقوق والحريات، الترويج لارتكاب جريمة تنفيذا لغرض إرهابي، الترويج لتغيير النظام بالقوة أو أية طريقة غير مشروعة، إهانة موظف عام، السب العلني. وهو محكوم بالسجن لمدة 10 سنوات وغرامة 200 دينار، واسقطت جنسيته.

3: فرحان يحيى فرحان سويدان الشرعه، المتهم بالانضمام إلى تنظيمي داعش وجبهة النصرة، وبحسب أوراق التهم الموجهة له فهي: الانضمام لجماعة أو تنظيم غرضه تعطيل القانون أو الاعتداء على الحقوق والحريات، الترويج لارتكاب جريمة تنفيذا لغرض إرهابي، الترويج لتغيير النظام بالقوة أو أية طريقة غير مشروعة، الاعتداء على سلامة جسم الغير. وهو محكوم بالسجن 10 سنوات مع اسقاط الجنسية.

4: يوسف عيسى يوسف صقر آل بن علي، المتهم بالانضمام إلى تنظيمي داعش وجبهة النصرة، وبحسب أوراق التهم الموجهة له فهي: استيراد أو حيازة المفرقعات أو البنادق أو المسدسات بدون ترخيص أو الاتجار بها، الانضمام لجماعة أو تنظيم غرضه تعطيل القانون أو الاعتداء على الحقوق والحريات، إذاعة أخبار كاذبة في الخارج على نحو ضار بالبلاد، إهانة موظف عام، السب العلني، الإتلاف عمداً، وهو محكوم بالسجن 10 سنوات وشهر وإسقاط الجنسية.

هبوط حاد في دقات القلب.. شبح الموت يحيط بالأسير رجائي بداو

تحت رحمة السجانين يقضي الشاب شبابه بدون أن يكون قد ارتكب جرما سوى وقوفه مع شعبه المظلوم ومطالبته بالحرّيّة. قضى تسعة أعوام في سجون الطغاة ولم يشبعوا من تعذيبه.

يعاني الأسير رجائي علي محسن عبدالله بداو من هبوط السكر في الدم وضيق في الصدر وألم شديد في القلب، ولم يعد قادرًا على التنفس بشكل طبيعي ولا يستطيع الكلام مع هبوط حاد في نبضات قلبه. ويحتاج للعناية الطبية العاجلة والمستمرة بعد أن تفاقم وضعه الصحي.

وحسب ما أفادت أم رجائي، والدة الأسير بأنه اتصل بهم من السجن اليوم الأثنين (23 ديسمبر/كانون الأول 2024)، وقد أخبرهم بأن راجع عيادة سجن جو الغير مجهزة للتعامل مع حالات طارئة وصعبة مثل أمراض القلب وقد أخبروه بأنه يعاني من هبوط حاد في دقات القلب بالإضافة إلى هبوط السكر.

ولم تتخذ إدارة سجن جو حتى الآن إجراءات لتحويل طارئ للمستشفى رغم توصية عيادة السجن بضرورة الإسراع في ذلك.

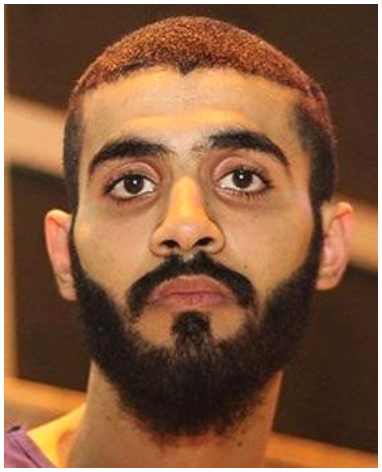

وبحسب أطباء القلب فإن مثل هذه الحالات تحتاج لعناية طبية فورية، لأن انخفاض مستويات السكر في الدم يؤدي إلى انخفاض إنتاج الطاقة في الجسم، مما قد يؤدي إلى ضعف عضلة القلب وصعوبة في ضخ الدم، كما أن انخفاض السكر في الدم قد يؤدي إلى إطلاق إفراز بعض الهرمونات والنواقل العصبية مثل الأدرينالين، والتي يمكن أن تزيد من معدل ضربات القلب وضغط الدم، مما قد يؤدي إلى الشعور بضيق في الصدر.

والأسير رجائي علي محسن عبدالله بداو (31 عام) من منطقة الدراز، معتقل منذ 15 سبتمبر/أيلول 2015، وصدر بحقه أحكام بالسجن لمدة 130 عاما. أنهى دراسته الثانوية على أمل أن يدخل الجامعة، وكان يبلغ من العمر 21 عامًا فقط عندما تم القبض عليه. تعرّض رجائي لانتهاكات حقوق الإنسان العديدة، بما في ذلك الضرب المبرح، وخلع الملابس، والتحرش الجنسيّ، وسوء المعاملة، والتهديدات، وغيرها من الأعمال اللاإنسانيّة أو المهينة.

الطاغية يواصل منع صلاة الجمعة

أكمل الحصار المفروض على أكبر صلاة جمعة في البحرين، التي تُقام في جامع الإمام الصادق (ع) بمنطقة الدراز، شهره الرابع، في تصعيد واضح لسياسات الاضطهاد الديني والطائفي التي يمارسها النظام. وتأتي هذه الإجراءات عقب تحذير السلطات الخليفية لإمام الجمعة من التضامن مع القضية الفلسطينية ودعم المقاومة في غزة ولبنان، أعقبها اعتقال العلامة الشيخ علي الصددي، قبل الإفراج عنه تحت ضغط احتجاجات شعبية اجتاحت المنطقة.

وقالت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في بيانها، الجمعة 20 ديسمبر، أن الأيام الأولى من الحصار شهدت مواجهات عنيفة بين القوات الأمنية المرتزقة والمصلين، حيث استخدمت السلطات الطاغية الغازات السامة والقنابل الصوتية لفض التجمعات السلمية في باحات الجامع، ومنع إقامة أي فعاليات تضامنية مع القضايا الإسلامية والعربية.

وفي خطوة أثارت استهجانًا واسعًا، أطلق وزير الداخلية حملة أمنية استهدفت المتضامنين مع غزة ولبنان، أسفرت عن اعتقال المئات من المواطنين. وألمح الوزير إلى نية السلطة الجائرة والمتصهينة فرض إمام جمعة يتم تعيينه من قبل إدارة الأوقاف الجعفرية، وهو ما قوبل برفض قاطع من كبار العلماء والمراجع الدينية، الذين اعتبروا هذا الإجراء تعديًا على حقوق الطائفة واستقلاليتها الدينية.

سجين الرأي محمد أحمد يكشف عن انتهاكات صارخة في سجن جو!

كشف سجين الرأي محمد أحمد، المحتجز في سجن جو، سيء الصيت اليوم السبت 21 ديسمبر، عن استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يعاني منها السجناء داخل السجن. وفي اتصال هاتفي، أكد محمد أحمد، المحتجز في مبنى 3، عنبر 2، غرفة 5، أن السجناء يواجهون قيودًا صارمة ونقصًا حادًا في الملابس الأساسية، مما يزيد من معاناتهم اليومية ويعكس تدهور الأوضاع الإنسانية داخل السجن.

وأشار السجين إلى أن هذه الممارسات تُضاف إلى سجل طويل من الانتهاكات، حيث تصاعدت التوترات في السجن عقب استشهاد المعتقل السياسي حسين أمان نتيجة الإهمال الطبي، ما أثار موجة احتجاجات داخل السجن.

وقال الناشط الحقوقي علي الحاجي أن هذه الشهادة الجديدة تسلط الضوء على الوضع الكارثي داخل سجن جو، وسط دعوات متزايدة من قبل الجهات الحقوقية الدولية والمحلية لوضع حد لهذه الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها.

عشرات الأسرى يمتنعون عن الاتصال بذويهم بسبب المعاملة المهينة في سجن جو المركزي

امتنع العشرات من الأسرى المحتجزين في سجن جو المركزي عن الاتصال بذويهم وأقربائهم بسبب المعاملة المهنية التي تصاحب نقل الأسير لغرفة الهواتف.

وبحسب ما ورد لـ "هيئة شؤون الأسرى – البحرين" فإن خروج الأسير لحقه في الاتصال يصاحبه إهانات لفظية، والقيود في المعصم، وتواجد شرطي بجانب الأسير، بالإضافة إلى قطع المكالمة في حال تحدث عن حقيقة الأوضاع المأساوية التي يعيشونها.

ويهدف الأسرى من خلال هذه الخطوة لإيصال رسالة بأنهم "ليسوا بخير" وكخطوة احتجاجية على ما يعانوه من إجراءات انتقاميّة اثر قيامهم بخطوات احتجاجية بعد استشهاد الأسير حسين أمان. وقد قام عدد من أهالي الأسرى بتقديم شكوى لدى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الحكومية عن عدم تلقيهم للاتصال والتي أجابت عليهم بأن أبناءكم هم من يرفضون الاتصال بكم دون أن تتحقق في الأسباب التي استدعت امتناعهم على الاتصال.

كما ذكر أحد الأسرى في مكالمة لها قطعت قبل أن يكلمها بأن أي سجين لم يتصل بأهله ليس لأنه رافض بل أن إدارة السجن قد قامت بتعطيل الكود الخاص به.

ولا زالت السلطات تحرم العشرات من المحتجزين من الاستحمام منذ 12 يومًا، حيث لم يكن هناك مياه ساخنة ولا ملابس ولا أدوات للتنظيف. كما أن جميع الأسرى لا زالوا مقيدين على مدار الساعة منذ فض اعتصامهم السلمي الذي يطالبون فيه بإنهاء اعتقالهم التعسفي.

يذكر أن عدد من الأسرى قد اتصلوا بذويهم وشرحوا معاناتهم في السجن قبل أن تقطع مكالماتهم، وفي آخر التطورات فإن الماء الساخن تم تشغيله يوم أمس إلا أن الأسرى لم يحصلوا على ملابسهم ومستلزماتهم بعد نقلهم من مبانيهم إلى مباني أخرى داخل سجن جو المركزي. كما أن الانارة في السجن تبقى تعمل على مدار الساعة حتى في وقت النوم.

جماعة حقوقية: عمليات الإعدام في السعودية تسجل رقما قياسيا في 2024

من بيشا ماجد، 24 ديسمبر 2024 -

الرياض (رويترز) – أعدمت السعودية 330 شخصا هذا العام في أعلى رقم منذ عقود، على الرغم من تأكيد الحاكم الفعلي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في عام 2022 على إلغاء عقوبة الإعدام باستثناء القصاص وذلك بموجب رؤيته لمملكة جديدة منفتحة.

وتنفق المملكة المليارات لتغيير صورتها المرتبطة بالقيود الدينية الصارمة وانتهاكات لحقوق الإنسان إلى مركز سياحي وترفيهي بموجب خطة رؤية 2030 التي أطلقها ولي العهد.

وتمثل أحدث حصيلة لعمليات الإعدام جمعتها منظمة حقوق الإنسان غير الحكومية "ريبريف" من إعلانات عن عمليات الإعدام، وتحققت منها رويترز، قفزة كبيرة من إجمالي 172 حالة إعدام في العام الماضي و196 حالة في عام 2022.

وقالت منظمة "ريبريف" إن هذا أعلى رقم مسجل على الإطلاق.

وقالت جيد بسيوني التي تعمل مع منظمة ريبريف "هذا الإصلاح مبني على بيت من الورق قائم على أعداد قياسية من عمليات الإعدام".

وتنفي السعودية الاتهامات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وتقول إن تصرفاتها تهدف إلى حماية الأمن القومي.

وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 150 شخصا أعدموا هذا العام عن جرائم غير القتل، وهو ما تقول جماعات حقوق الإنسان إنه يتعارض مع القانون الدولي.

وارتبطت عمليات الإعدام تلك أساسا بتهريب مزعوم للمخدرات وسط تدفق كميات كبيرة من مخدر الكبتاجون الشبيه بالأمفيتامين من سوريا في عهد الرئيس المخلوع بشار الأسد. كما شملت عمليات الإعدام أشخاصا متهمين بالإرهاب غير المتسبب في القتل، وهو اتهام تقول جماعات لحقوق الإنسان إنه يستخدم في أحيان كثيرة ضد من يشاركون في احتجاجات مناهضة للحكومة.

ويشمل الإجمالي أكثر من 100 مواطن أجنبي من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا.

ولم يرد مركز التواصل الحكومي السعودي على أسئلة تفصيلية من رويترز حول أرقام الإعدام.

وواجه الأمير محمد بن سلمان بعد أن أصبح وليا للعهد في 2017، انتقادات دولية لقمع المعارضة وقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية المملكة في إسطنبول عام 2018.

وتصر السعودية على أن مقتل خاشقجي نفذته مجموعة خارجة على القانون، لكن محمد بن سلمان قال إنه يتحمل المسؤولية النهائية لأن الجريمة حدثت وهو في موقع السلطة.

وتجنبت حكومات غربية بشكل كبير التعامل مع المملكة بعد مقتل خاشقجي. وقال الرئيس الأمريكي جو بايدن، أثناء حملة ترشحه للمنصب في عام 2020، إنه سيجعل السعودية "منبوذة"، لكنه زار المملكة في عام 2022 وصافح محمد بن سلمان بتلامس قبضتي أيديهما.

واتهمت جماعات لحقوق الإنسان الدولة بالحكم على قُصر بالإعدام واستخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات. ونفذت السعودية،على مدى عقود، عمليات إعدام أسبوعية بقطع الرأس بالسيف في ساحة عامة، والآن أصبحت نفس المنطقة تعج بالمقاهي والمطاعم دون أي علامة تقريبا على ماضيها الدموي.

وقالت دانا أحمد، الباحثة في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية "القمع يتزايد، لكنكم لا ترونه".

وقال أقارب أشخاص محكوم عليهم بالإعدام امتنعوا عن الكشف عن أسمائهم لأسباب أمنية، لرويترز إنهم يواجهون صعوبات مع النظام القانوني السعودي.

وقال قريب أحد الأجانب الذين تم القبض عليهم في اتهامات تتعلق بالمخدرات إنه كان يصطاد فحسب بالقرب من الساحل وليس لديه محام أو ممثل في السعودية.

وقال أحد أفراد عائلة متهم آخر إنهم لم يسمعوا أي أدلة ضده رغم حضوره جلسات في المحكمة الجنائية لأكثر من ثلاث سنوات.

ولم يتسن لرويترز التحقق من صحة هذه الروايات بشكل مستقل.

وقال محمد بن سلمان في مقابلة أجرتها معه مجلة أتلانتيك عام 2022 إن السعودية ألغت عقوبة الإعدام، باستثناء عقوبة القصاص التي قال إنه لا يمكنه تغييرها لأنه منصوص عليها في القرآن.

أحمد صادق: مواطن بحراني يدفع ثمن إخلاصه لفلسطين

الشاب المهذب أحمد صادق، وهو مواطن من الطائفة السنية الكريمة، يعمل قيماً في مسجد بالمنامة، وهو طالب متفوق في جامعة البحرين في قسم الهندسة. أحمد هو مواطن صالح يحمل هم القضية الفلسطينية، التي تعنيه دينياً وعقائدياً وإنسانياً، ويشارك بشكل دائم في الاعتصامات الجماهيرية المرخصة.

كما أنه ناشط مؤثر على مواقع التواصل الاجتماعي في دعمه للقضية الفلسطينية ومقاومتها، إلا أن السلطة البحرينية اعتقلته بتهمة تمجيد وتعزية الشهيد إسماعيل هنية بعد اغتياله الغادر!

تم فصله من عمله كقيم في المسجد ومن الجامعة، وتعرض للتعذيب النفسي و الجسدي. بينما تم الإفراج عن الآخرين الذين اعتُقلوا في نفس الفترة ولذات التهم، فإن الشعب البحريني بأسره مستهدف من قبل السلطة. أي شخص تلتقطه عدسات مؤسساتها أو يستفزها بقلمه الحر، سواء كان سنياً أو شيعياً، طفلاً أو شاباً أو شيخاً، يكون عرضة للاعتقال والتعذيب، فقط من أجل الحفاظ على وثيقة التطبيع مع الك.يان المحتل، مما يحرم المواطن من ممارسة حقه الطبيعي في التضامن مع قضية الأمة وحرية التعبير عن رأيه.

لم يرتكب أحمد أي جرم يستدعي اعتقاله أو تعذيبه أو حرمانه من حقه في العمل والدراسة. اليوم، الجميع مستهدف، فمن يعبر عن تعازيه أو مشاعر الحزن لاغتيال قائد سني أو شيعي مثل الشهيد هنية أو الشهيد السنوار أو الشهيد السيد نصر الله، يكون عرضة للاعتقال بتهمة تمجيد شخصية إرهابية وفقاً لرؤية السلطة! في الواقع، هؤلاء هم شخصيات المقاومة الشريفة التي تقاوم الاحتلال وتدافع عن شرف وكرامة الأمة، بينما الإرهابيون هم من دمروا عائلات بأكملها باستخدام القنابل المحرمة دولياً وارتكاب إبادة جماعية في القرى والمدن.

هل يستحق أحمد وبقية المعتقلين في نفس القضية هذا الاعتقال والتعذيب والفصل من أجل ك.يان إرهابي دموي ووحشي في حربه الإبادية العبثية ضد أطفال ونساء غزة ولبنان؟! هذا الك.يان الذي يقوده الإرهابيون مثل نتنياهو وغالانت، وقد صدرت بحقهم مذكرة اعتقال بسبب الجرائم اللاإنسانية التي ارتكبوها ضد الشعب الفلسطيني لأكثر من عام؟! المواطن البحريني، سواء كان سنيًا أو شيعيًا، كان وما زال وسيبقى مع قضيته الفلسطينية، مهما كان الثمن.

كل التضامن مع المواطن الشريف أحمد، ومع جميع الشرفاء من هذا الشعب الحر، ومع حق أحمد في الحرية غير المشروطة، وحقه في العودة إلى عمله ودراسته الجامعية. فالتضامن مع القضية الفلسطينية هو شرف وكرامة وعزة لكل من يتضامن معها.

الذكرى الثلاثون لعيد الشهداء تجدد دماء الأحرار، والتغيير في سوريا في الميزان

عيد الشهداء مناسبة مهمة يحتفي بها البحرانيون سنويا لاستذكار الأبطال الذين ترجّلوا ليحضنوا الشهادة دفاعا عن الحق والكرامة والشرف. ويحل هذا العام في أجواء محلية وإقليمية مختلفة، يراقبها البحرانيون ويعيشون بعض فصولها، آملين في تحقيق تغيير إيجابي في بلدهم.

التغيير الكبير الذي حدث في سوريا فاجأ الكثيرين، خصوصا الطغاة الذين اعتقدوا أنهم بمعزل عن السقوط وأن التغيير لن يصلهم. تعمّقت هذه القناعة لديهم بعد ان استطاعوا مجتمعين منع ثورات الربيع العربي من تحقيق أهدافها مستخدمين أبشع أساليب القمع ووسائله لضربها. ويكفي أن نشير إلى أن مئات البحرانيين ما يزالون يدفعون فاتورة ثورتهم ضد الظلم ضمن ذلك الربيع العربي، برغم أنهم قضوا أكثر من 13 عاما وراء القضبان. رموز الثورة الشعبية العملاقة بلغ بعضهم سنّ الشيخوخة وهم يرزحون في سجون الطغاة برغم انهم لم يرتكبوا جرما يعاقب القانون عليه. كان جرمهم أنهم هرعوا لنصرة شعبهم عندما صرخ من أعماقه مستغيثا من ظلم الخليفيين، وطالب بحريته وحرّيّة بلده وسعى لعيش كريم يعيش فيه آمنا على نفسه وعرضه وماله. هنا تدخلت قوى الثورة المضادة لإجهاض كافة ثورات الربيع العربي ومن بينها ثورة شعب البحرين. وفيما كانت أساطيل الدول الكبرى تراقب الوضع على مقربة من سواحل البلاد، كان الجسر الذي يربط البحرين بالسعودية مكتظا بالدبابات وناقلات الجنود السعودية والإماراتية التي هرعت لمواجهة الشعب وإجهاض ثورته بالقمع المفرط.

كان ذلك الموقف الذي اتخذه تحالف قوى الثورة المضادة كفيلا بإجهاض كافة الثورات، ولكن إلى حين. فسرعان ما سقطت الأنظمة في بلدان مثل ليبيا واليمن، بينما اكتظت سجون الدول الأخرى بالأحرار الذين هتفوا ضد الظلم والاستبداد. وقد جاء سقوط النظام السوري استكمالا لما حدث آنذاك. هذه المرة لم يكن السقوط عبر ثورة شعبية سلمية بل على أيدي مجموعات مسلحة حظيت بدعم تركي وغربي مكشوف. وهذا يكشف أن سقوط الأنظمة الفاسدة ما يزال على رأس أولويات الشعوب المحكومة الاستبداد. هذه حقيقة تعرفها الأنظمة المستهدفة كما يعرفها داعموهم الغربيون. وما يزال الغرب يمارس سياسات انتقائية كعادته، فيختار بعضها من خلال دعم معارضيه ويلتزم الصمت تجاه الأنظمة الأخرى. فالغرب مثلا يعلم أن شعب الجزيرة العربية يتطلع للتخلص من حكم قبيلة آل سعود، وأن هناك حماسا مختزنا في نفوس الكثيرين من أبنائه لتحقيق ذلك. ولكن الغرب لا يري في ذلك خدمة لمصالحه، ولذلك يستمر في دعم النظام بكافة الأساليب. وقد ظهر الاضطراب الأخلاقي والقيمي بشكل واضح الأسبوع الماضي عندما قررت إدارة "فيفا" إقامة كأس العالم للعام 2034 في المملكة العربية السعودية. هنا تحركت المنظمات الحقوقية الدولية وتم فتح بعض ملفات الحكم السعودي في مجال حقوق الإنسان، وانطلقت الدعوات لعدم منح السعودية فرصة استضافة كأس العالم قائلة أن الرياضة لا تنسجم مع اضطهاد حقوق الإنسان. فهناك وعي دولي نشأ بشكل تدريجي بضرورة حرمان استغلال الرياضة لتحقيق مكاسب سياسية من خلال ما أصطلح على تسميته "الغسيل الرياضي". ولكن المال النفطي أحيانا يتغلّب على القيم الإنسانية والأخلاق، وما أكثر من يسقط أمام الإغراء المالي ويتنازل عن قيمه الإنسانية.

في عالم السياسة ليس هناك ثبات، فهو عالم متموّج تبحر فيه سفن الطغاة بقلق دائم خشية أن تغرقها الأمواج المتلاطمة. فالنظام السوري كان يبدو صلبا خصوصا أنه يحظى بدعم روسي قوي وقبول إقليمي توسع في السنوات الأخيرة. فقد تحسنت العلاقات بين بشار الأسد والحكم السعودي والإماراتي بشكل ملحوظ وتم تبادل الزيارات التي أدت لكسر عزلة دمشق. وحضر الرئيس المخلوع، بشار الأسد، القمة العربية الإسلامية الأخيرة التي عقدت في الرياض. كما أظهر عزوفا عن إيران التي كان متهما بالتحالف معها. وبدا أن الاحتضان السعودي سيكون كافيا لحماية النظام من السقوط، وأن الرياض ستمارس نفوذها على المجموعات المتطرفة التي تستمد عقيدتها الدينية والسياسية من المدرسة الوهابية. ولكن جرت الرياح بما لا تشتهي السفن، وانطلقت قطاعات من الشعب السوري هاتفة بسقوط النظام، وفي غضون أيام لا تتجاوز الاسبوعين أدرك النظام وداعموه أن عليه أن يرحل ويمنع انزلاق البلاد ألى وضع دموي مأساوي. وفي غضون بضعة أيام بعد اجتماع الدوحة الذي حضرته روسيا وإيران وتركيا، لم يجد بشار الأسد خيارا بديلا عن الرحيل. وبرغم شراسة نظامه في تعامله مع المعارضين، فقد اتخذ قرارا صائبا بالتخلي عن الحكم والفرار على وجه السرعة مع عائلته من سوريا، ليحط رحاله في موسكو. وبذلك تم انتقال السلطة بشكل شبه سلمي غير متوقع، وتم تجنيب سوريا حمامات دم. وكان هناك أمل بأن تتخلى المجموعات التي استلمت السلطة عن سياسة الانتقام والتشفّي من عناصر النظام، ولكن حدثت حوادث مقلقة عندما نصبت المشانق وعُلّق بعض رموز الحكم السابق عليها أمام أعين الناس.

ما زال هناك أمل بتحول سلمي للسلطة يفضي إلى ممارسة ديمقراطية مقبولة، وتعددية تحول دون تعمق سياسات الاستئصال والانتقام. وهذا ما تأمله الدوائر السياسية العالمية، لأن حدوث غير ذلك من شأنه أن يؤدّي إلى حمامات دم من جهة وإلى تغيّر الرأي العام ضد الجهات التي دعمت إسقاط نظام الأسد من جهة أخرى. لقد كان النظام ديكتاتوريا يمارس الاستبداد وينتهك حقوق الإنسان على نطاق واسع. ولا يستطيع إنسان ذو ضمير أن يقبل بما اقترفه النظام السوري بحق معارضيه مهما كانت التبريرات. فالعدل أساس الملك، وهذا العدل لا يتحقق إذا تم تسليم قضايا الأمن كاملة بأيدي أجهزة الأمن وتم إقصاء القضاء العادل من المعادلة. حينها تجد الأجهزة الأمنية نفسها بمأمن من الرقابة والعقوبة فترتكب ما تشاء من خروقات للقانون ومصادرة للحقوق. ومن جهة آخرى كان النظام قادرا على حماية سوريا من جيران طامعين ومكوّنات جامحة للتمرد والانفصال وربما الفساد. وسقوط هذا النظام قد عرّض البلاد لهذين الخطرين. فما أن رحل بشار قبل أقل من أسبوع حتى تعرضت البلاد لاستباحة لم تحدث لدولة أخرى في العقود الأخيرة. وحتى العراق الذي سقط نظامه بالدبابات الأمريكية لم تتعرض لما تعرضت له سوريا، وإن كانت أمريكا قد اجتثت ما لدى العراق من إمكانات عسكرية بما فيها مؤسسات البحث العلمي بالإضافة للإمكانات العسكرية. أما سوريا فتتعرض لاستباحة كاملة، وتشمل تدمير "إسرائيل" أكثر من 300 موقع عسكري بما فيها من طائرات ودبابات ومستودعات ومخازن أسلحة، وكذلك تتواصل عمليات اغتيال العقول العلمية العملاقة بشكل ممنهج. يضاف إلى ذلك ما تمارسه "إسرائيل" من احتلال مساحات واسعة من الأراضي السورية. كل ذلك يتم في غفلة الميليشيات التي أسقطت النظام عن حماية أمن البلاد من التدخلات والأطماع الخارجية خصوصا من "إسرائيل"، وكذلك تركيا وأمريكا. وبذلك تصبح "إسرائيل" هي المستفيد الأكبر من سقوط النظام السوري، بينما تنشغل المجموعات المسلّحة بالتنازع على حصصها من السلطة. ولم يصدر حتى الآن تعليق منها على العمليات العسكرية المتواصلة من الجانب الإسرائيلي الذي يقوم بذلك علنا بدون توقف. فماذا بقي لحكام سوريا الجدد من إمكانات ليس لحماية البلاد فحسب بل حتى لحماية أنفسهم من الإسرائيليين؟ إن من الضرورة بمكان استعادة سوريا من الحالة العبثية والفوضى بشكل عاجل لمنع سقوط كبرى القلاع العربية المتصدية للاحتلال. إن حكام سوريا الجدد مطالبون باستعادة هيبة بلاد الشام وضمان أمن أهلها وإعادتها للتصدي للقضايا العربية خصوصا قضية فلسطين التي لم تتخلّ عنها. إن لم يحدث ذلك فسوف تكون أرض الأقصى الخاسر الأكبر وستدخل سوريا نفقا سياسيا مظلما يغمره التوتر والاضطراب والخوف وسيل الدماء وضياع التوجه. دعاؤنا لسوريا وأهلها بالأمن والحرّيّة والوحدة والقدرة لصد العدوان والحفاظ على أمن الوطن ووحدته وكسر شوكة الطامعين.

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسرانا يا رب العالمين

حركة أحرار البحرين الإسلامية

13 ديسمبر 2024

القضاء العادل حجر الزاوية في الدولة الحديثة، وبدونه يسقط مفهوم الدولة

القضاء من أهم ما يميّز الدولة الحديثة التي يفترض ان يكون فيها منفصلا عن السلطات الأخرى. وهذا الفصل يجعل الحاكم خاضعا للقانون كغيره من المواطنين، وبذلك يتجلى أحد جوانب المواطنة المتساوية. وفي بلداننا التي يكون الحاكم وحزبه أو قبيلته أو عصابته فيها "فوق كل السلطات" تتلاشى العدالة تماما لأسباب عديدة: أولها أن دساتير هذه البلدان تنص على أن ذات الحاكم مصونة، فلا يجوز التعرض لها بالنقد أبدا. ثانيها: أن الحاكم نفسه أو جهازه هو الذي يعيّن القضاة، فيصبح هذا الحاكم "وليّ نعمة" القاضي، فيفقد نزاهته ولا يستطيع ان يساوي في حكمه إذا كان الحاكم أحد الطرفين في القضايا المرفوعة. ثالثها: أن الثقافة التي تعم الأجهزة القضائية تنطلق من الانصياع لإرادة الحاكم، فلا يستطيع أحد التمرد عليه أو الاعتراض على ما يقول أو يفعل. وفي غياب استقلال القضاء تغيب العدالة وتتغير بوصلة البلاد والمجتمع. ويكفي الإشارة ألى أن القضاة يعينهم القصر الملكي الذي يعتبر المسؤول الأول عن اضطهاد الشعب ودعم تسلط العائلة الخليفية واستبدادها وديكتاتوريتها وظلمها. وهو الذي أمر بتشكيل المحاكم العسكرية المدعومة بالاحتلال السعودي الإماراتي لتنكل بالاحرار وتصدر بحقهم أحكاما قرقوشية.

ولطالما عانى البحرانيون من انحراف جهاز القضاء في بلدهم. فقد يكون القاضي حائزا على أعلى الكفاءات، وقد يكون كذلك ذا شخصية مستقلة وضمير يقظ، ولكنه يظل محكوما بالنظام السياسي الحاكم الذي قام بتفصيل نظام القضاء على مقاساته. ولنطرح هنا بعض الأمثلة. فمن المفترض أن يكون التعبير عن الرأي حقّا مشروعا لكل مواطن، فلا يعتقل بسبب قوله أو موقفه. ولكن ذلك ليس معمولا به في البحرين أبدا. فإلقاء محاضرة تنتقد الحاكم أو أفراد قبيلته كفيل بتعريض المحاضر للخطر، كالسجن والتعذيب ثم الفصل من الوظيفة. أليس هذا ما حدث لرموز الوطن والشعب ليس فقط منذ 11 فبراير 2011 بل منذ الانسحاب البريطاني من البلاد في العام 1971. القضاء هنا يطبّق قوانين الحاكم المتجبّر الذي يعمل بالمقولة الفرعونية: ما أريكم إلا ما أرى، وما أهديكم إلا سبيل الرشاد.

ويكفي الإشارة إلى الأحكام "القضائية" التي صدرت في الأيام الماضية لتأكيد هذه الحقيقة. فما الذي فعله الشاب مؤمّل علي منصور من بلدة المالكية لكي يصدر حكم "قضائي" بسجنه عاما كاملا؟ تهمته كانت المشاركة في "تجمع غير مشروع"، أي أنه شارك في تجمع شبابي وانتظم في مسيرة تطالب بالإصلاح. وما الذنب الذي اقترفه اربعة مواطنين من سترة والمعامير زج بهم في طوامير التعذيب وصدرت بحقهم أحكام بالسجن تتراوح بين ستة شهور واثني عشر شهرا. كان هؤلاء يشاركون في وقفة احتجاجية تطالب بالإصلاح السياسي والإفراج عن السجناء السياسيين. فطاردتهم عناصر التعذيب الخليفي واعتقلتهم ثم صدر "حكم قضائي" بسجنهم. أترى لو كان هؤلاء في بلد يتمتع فيه القضاء بحرّيّة كاملة، هل كان هذا الحكم بسجنهم سيصدر بشكل رسمي؟

ومما يعمّق مشاعر الغضب لدى الشعب إصرار الطاغية وعصابته على إبقاء رموز الوطن والشعب وراء القضبان بعد مرور قرابة الأربعة عشر عاما على سجنهم. والسؤال يتكرر هنا مرة أخرى: ما الذي ارتكبه هؤلاء؟ ما الذي فعلوه سوى تعبيرهم عن آرائهم؟ ليس سرّا أنهم عبّروا عن رغبتهم في التحول الديمقراطي في البلاد. فعلوا ذلك أمام الجماهير في دوار اللؤلؤة، وكذلك بعد تدميره ومحو أثره في أبريل 2011، بعد أيام قليلة من الاحتلال السعودي – الإماراتي العسكري للبلاد. بلغ بعض هؤلاء مرحلة متقدمة من الشيخوخة وما يزال مضطهدا في طوامير التعذيب الخليفية بلا رحمة أو شفقة. لم ينطق الاستاذ عبد الوهاب حسين أو حسن مشيمع أو الشيخ علي سلمان أو الدكتور السنكيس وبقية الرموز بشيء خارج عن القانون الدولي الذي يفترض أن يحمي حرّيّة التعبيربدون انتقائية. هؤلاء هتفوا بحرّيّة الوطن والشعب، وطالبوا بالتحول الديمقراطي، ودعوا إلى الشراكة والتعددية السياسية، ولم يحثوا أحدا على حمل السلاح أو اللجوء للعنف من أجل تحقيق ذلك. وشهد العالم ما كان يجري في دوار اللؤلؤة من تجمع سلمي وخطابات منطقية ودعوات للتحول الديمقراطي، فكان ذلك مصدر فخر للبحرين وشعبها. ولم يحدث أي عنف أو اضطراب أمني على مدى شهر كامل. ولكن العنف بدأه الطاغية وداعموه. أوّلا أمر جلاوزته بالاعتداء على الدوار في ظلمة الليل وقتل خمسة من المواطنين كانوا ضمن المئات الذين تمركزوا في الدوار، ثانيا استقدم قوات الاحتلال السعودي والإماراتي لقمع ثورة الشعب بدون تخويل شعبي، بل بقرار من قصر الرفاع وحده. ثالثا: إنشاء المحاكم العسكرية لتتعامل مع رموز الوطن والشعب وتصدر أحكامها الجائرة بالسجن المؤبد بحق عدد منهم. فأين تلك المحاكم من القضاء العادل؟ ومتى كان العسكريون قضاة عادلين؟

لذلك لا يمكن وصف البحرين بعد الانقضاض على دوار اللؤلؤة وممارسة أبشع أساليب القمع والقتل والحرق، بأنها دولة آمنة أو مستقرة، لأن هناك شعبا يئن تحت وطأة حكمها الجائر، وهناك عائلات تبكي قتلاها وتتأوه على شهدائها بحرقة وألم. وفي الأيام القليلة الماضية أحيا المواطنون عيد الشهداء في 17 ديسمبر بزيارة قبورهم وإقامة الندوات وإصدار البيانات حول الجرائم الخليفية التي ارتكبت بحق البحرانيين، والتي يمثل قتل الأبرياء ذروتها. فمن جريمة العدوان على دوار اللؤلؤة إلى حقبة القمع التي لم يسبق لها مثيل إلى التطبيع مع العدو، هناك فصول متصلة من الخيانة الخليفية والجرائم ضد الإنسانية. كما أن هناك صعودا للشعور الوطني بضرورة تحرير الوطن من العهد الخليفي الأسود الذي كان وبالا على الوطن والشعب. وما المسيرات والوقفات التي نظمت لإحياء عيد الشهداء، والاعتقالات التي سبقته وأعقبته إلا تأكيد على تداعي الاوضاع السياسية والأمنية في البلاد. وفي هذه الأيّام حلّت كذلك ذكرى رحيل العالم الكبير والقائد البارز سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري الذي توفي في 18 ديسمبر 2006، وترك وراءه تاريخا نضاليا ناصعا، فأصبح ملهما للمواطنين الذين رأوا فيه "القائد الضرورة" في حقبة سوداء من تاريخ البلاد في ظل حكم الطاغية الحالي الذي عاث الفساد ونكّل بالبلاد والعباد. كان الشيخ الجمري عالما دينيا بارزا وشاعرا ومؤلفا وسياسيا من خلال عضويته بالمجلس الوطني، وكان كذلك قاضيا نزيها، فرحمه الله تعالى.

وكما تمّت الإشارة أعلاه فإن القضاء العادل هو الذي يوفّر للبلاد حصانة ضد الظلم والفساد والإجرام. ويستحيل وجود نظام قضائي عادل في ظل الهيمنة المطلقة لشخص او قبيلة على كافة مفاصل الدولة. فالقضاء الخليفي انتقائي بشكل كامل، فهو "يقاضي" الأبرياء ويتحاشى المجرمين الحقيقيينث. يصدر أحكاما مغلّظة بالسجن والإعدام بحق أشخاص مارسوا حقهم في التعبير السلمي والاحتجاج، ولكنه يتجاهل جرائم التعذيب والقتل التي يمارسها رموز العصابة الخليفية. فأي قضاء هذا؟ وأي نظام سياسي يستحق البقاء حين يمارس الظلم باسم القانون؟ وحين يستخدم القضاء أداة للانتقام من الخصوم. وأي عدالة تتحقق حين يكون القاضي هو الخصم؟

من هنا لم يعد هناك مجال لإصلاح الوضع السياسي في البحرين بدون حدوث تغيير جوهري في الهيكل السياسي للبلاد يمنح الشعب حقه في تقرير مصيره وكتابة دستوره وانتخاب حكومته. هذه رسالة الرموز للشعب، ورسالة الشعب للعالم في ذكرى عيد الشهداء، بأن الوضع البحراني لن يستمر على عواهنه، بل لا بدّ أن يتغير بشكل يعيد للشعب حقوقه الكاملة ومنها حق ممارسة السيادة على أرضه ونظام حكمه. ومع قرب العام الميلادي الجديد يجدد الأحرار عهدهم مع الله ومع شعبهم بالاستمرار في النضال حتى إسقاط نظام الاستبداد والقمع والخيانة، مستمدا العون من الله وحده.

حركة أحرار البحرين الإسلامية

20 ديسمبر 2024

عام جديد والطاغية يرقص على الأشلاء

البقية من صفحة 1

ولم يشعر المواطنون يوما أن لديهم موطيء قدم في الدوائر السياسية للنظام الحاكم. وحتى عندما حدث الحراك الشعبي في العام 2011 كان هناك توقّع بأن يبادر الخليفيون لبعض الإصلاحات السياسية لإسكات المعارضة، ولكنهم أصرّوا على الاستمرار في نهجهم، فازدادت السجون اكتظاظا وتضاعفت أساليب القمع والاضطهاد.

برغم ما ذكر لم يشعر الشعب يوما بالخوف او التراجع او اليأس، بل كان لديهم دائما يقة بالله المقتدر الجبار، يستمدون منه العون، ويتوكلون عليه في نضالهم من أجل الحرّيّة والكرامة. فهو يشعر أنه قدم أغلى ما لديه، ولا بد ان يكون لذلك مردود عملي لذلك الكفاح. النظام الخليفي يرى في الوضع الإقليمي دعما سياسيا لوجوده، خصوصا مع استمرار الجمود السياسي في السعودية وبقية دول الخليج. كما أن تمدد "إسرائيل" في الإقليم وانتهاجها سياسة عدوانية غير مسبوقة يدعم الوضع الراهن ويمنع حدوث التغيير. فالكيان الإسرائيلي لا يرى مصلحته في التحول الديمقراطي لعلمه أن الشعوب إذا أتيحت لها الفرصة ستقف مع الشعب الفلسطيني وترى في الانظمة السياسية القائمة حائلا دون حدوث ضغوط حقيقية على الاحتلال. ولذلك أصبح هناك تفاهم غير معلن بين "إسرائيل" والأنظمة الخليجية بضرورة الحفاظ على الوضع الراهن وعدم دعم التحول الديمقراطي الذي تنشده الشعوب. هذا الرهان وفر للطرفين فرصة لتثبيت أوضاعهما وحال دون رجحان كفة التغيير. ولكن قمع الحراكات الشعبية كتلك التي في البحرين لم يكن بدون ثمن، فأصبحت السجون مكتظة بالنشطاء والأحرار. كما أن الضغوط على الدول ذات المنحى التحرري والقومي تتصاعد. فها هو اليمن يتعرض لعدوان إسرائيلي لا يتوقف، وها هي سوريا تعيش تحت الحصار حتى بعد إسقاط نظام بشار الأسد. لقد كانت سوريا إحدى الدول التي شهدت احتجاجات واسعة في فترة الربيع العربي، تعرضت لقمع واسع وفتحت السجون على مصاريعها لاستقبال النشطاء والمحتجين. وعندما حدث التغيير الشهر الماضي تأرجحت المواقف بين دعمه ومعارضته. ولكن الأمر الأهم ان حركة الشعب السوري حققت نتيجة عملية تساهم في دعم معنويات الشعوب العربية الأخرى التي ناضلت من أجل التغيير.

هل يصبح التغيير في سوريا محطة أخرى على طريق نضال الشعوب العربية من أجل الحرّيّة؟ أم أن ما حصل بعد إسقاط بشار الأسد سيكون حائلا دون توسع التجربة؟ فما حدث لسوريا من استباحة على نطاق واسع غير مسبوق. فقد استغلت قوات الاحتلال انشغال دمشق بالتغيير لتشن عدوانا كاسحا متواصلا على كافة المناطق السورية، مستهدفة البنى التحتية للبلاد خصوصا في المجال الدفاعي. وقامت بتدمير القدرات السورية بنسب تصل إلى 90 بالمائة، ومنها الطائرات العسكرية والدبابات والمدافع والقواعد ومخازن الأسلحة والعتاد. ولم يبق من إمكانات الدولة السورية سوى النزر اليسير. أما الحكام الجدد فقد وجدوا أنفسهم في موقف ضعيف جدا. فالكيان الإسرائيلي لم يترك لهم مجال للأمن والاستقرار، بل حوّل أيامهم ألى حزن أسود. فالدولة السورية العملاقة بما تملكه من موقف تحرّري وقدرات عسكرية عملاقة تحوّلت إلى كيان صغير محصور بدمشق وليس لديه قوة عسكرية ضاربة تحمي حدود البلاد. وفي ا لوقت نفسه أقدمت "إسرائيل" على احتلال مساحات واسعة من الأراضي السورية خصوصا في منطقة الجولان. ولم يستطع الحكام الجدد اتخاذ موقف جريء ضد ما قامت به "إسرائيل" من قصف مكثف واحتلال غاشم. فولدت الدولة السورية الجديدة شبه ميتة، لا تملك من أسباب القوة شيئا ولا تستطيع حماية الحدود او استرجاع الاراضي التي احتلتها "إسرائيل". أيا كان الأمر فهذه الحقائق والمعطيات لا تساهم في مشروع التحول الديمقراطي بل تدعم الاحتلال والعدوان والاستبداد. ولذلك فالأرجح أن يكون العام الميلادي الجديد فرصة لإعادة تقييم الوضع العربي العام، بما فيه من قضايا ترتبط بالسيادة والتسلح والاحتلال وترسيم الحدود. إنها دروس لدعاة التغيير في كافة البلدان العربية، والبحرين ليست بمعزل عن ذلك الواقع الصعب.

أخي أيها الصامد، أنت شوكة في عيون العدو

أخي في الملاحم أنت البطل ... جَنانك في الحرب مثل الجبل
ترى في جهادك نعم العمل ... فطوبى لمثلك لبّى النداء
حياتك أنموذج للدعاة ... وصوتك مقصلة للطغاة
تحطم عزّاهم والمناة ... بعزمك تقطع صوت الرغاء
تعيش حياتك بين السجون ... تمرّ عليك وتمضي السنون
تعاني عذاباتِ قنٍّ خؤون ... فلا شيء يثنيك حتى العناء
أخي إنني أعشق الثائرين ... ومن يهتف "الموت للظالمين"
ويصرخ كالليث في الجائرين ... ينام على ظهره في العراء

أخي في حياتك أنت الشهيد ... تجدّد عهدك حرّا عنيد
تعانق بالفخر فجرا جديد ... فلا شيء يثنيك حتى الفناء
عرفتُك للشعب نعم القرين ... وباللهِ مستعصمًا لا تهين
وتزأر حرًّا كأسد العرين ... ولمّا ترجّلت حُمّ القضاء
نسيمُ الحياة يعمّ الحمى ... كنورٍ أطلّ وغيثٍ هما
ليوقظها أنفسًا نوّما ... فتنهض مشتاقة للفداء

لك اللهُ يا مثخَنًا بالجراح ... تنام وتصحو بدرب الفلاح
وتعلو الروابي وتمشي البطاح ... على حاجبيك يلوح السناء
مشيت الطريق تحث الخطى ... بصحراء تمشي كطير القطا
ومثلك فوق الحصان امتطى ... يناغي العلى كي يزول البلاء
صبرتَ على عصبة الأدعياء ... ويمّمت وجهك للأتقياء
هزمتَ بهمتك الأشقياء ... فأنت الصميدع عند اللقاء
سلامٌ عليك نزيلَ السجون ... شمائلُك الغرُّ تُعشي العيون
تمرُّ عليك وتبكي السنون ... ويبقى محيّاك رمزَ البقاء